مدير ناحية الحر في كربلاء لـ(المدى):

تلكؤ إنجاز المشاريع بسبب تداخل عمل الدوائر وقلة التخصيصات

تبعد عن مدينة كربلاء ٥كم كأنها متداخلة معها إلا أنها تشغل ثلث مساحة محافظة كربلاء تمتد من منطقة البوبيات شرقا حتى كهوف الطار غربا وأحياؤها عديدة ويسكنها ٢٠٠ ألف نسمة حسب ما يقوله مدير الناحية حمود خليف مجول الذي اخذ يسرد معاناة الناحية في زمن النظام السابق لكي يقدم بعدها مجموع الأعمال التي شهدتها المدينة خلال السنوات الخمس.

كربلاء/ المدى

كان لحداثة برنامج تنمية الأقاليم الذي انطلق في عام ٢٠٠٦ اثر في إثارة الهمة لدى جميع الدوائر والجهات المستفيدة في المحافظة لتختبر مدى قدرتها على تحمل المسؤولية والارتقاء بالواقع وعن حجم الصعوبات التي واجهت مسؤولي الناحية في تنفيذ المشاريع بعد مضي عامين على انطلاقه يقول مجول: برغم إن مشاريع ٢٠٠٦ حلت الكثير من مشاكل الناحية إلا أن بعضها لم يكن بالمستوي المطلوب ولم يحقق أمالنا إذ لم تكن بتلك الرصانة ولأسباب كثيرة نذكر منها قلة الخبرة لدى من وضع الكشوفات التخمينية للمشاريع وغياب النظرة الإستراتيجية البعيدة المدى ومحدودية خبرة المقاولين إضافة لتداخل عمل الدوائر فيما بينها ناهيك عن قلة التخصيصات المالية ما أدى لظهور نتائج سلبية منها عدم إنجاز بعض المشاريع بكامل جوانبها الفنية والبعض منها لم ينته إنجازها في الوقت المحدد وهذا لا يعني إن مشاريع ٢٠٠٦ كانت جميعها هكذا بل أن بعضها وليس جميعها كانت مشاريع مهمة في وقتها.

إما عن مشاريع ٢٠٠٧ يقول مدير الناحية: إن المشاريع وضعت لها خططا ارتكزت على رؤى إستراتيجية نابعة من حاجة المواطن حيث عدت أولويات المشاريع ضمن معيار فني بالنسبة للكثافة السكانية واشترطت عدم تعارض الدوائر فيما بينها في خطط العمل إضافة الى التأكيد على الفحوصات ألمختبريه قبل وبعد العمل كل هذه الأمور متكاملة أنتجت مشاريع جيدة ذات مواصفات فنية عالية وعدم وجود تعارض إلا ماندر في عمل الدوائر ناهيك إن اغلبها أنجزت في الوقت المحدد بل وان كثيراً من المشاريع سلمت قبل وقتها ومنها مشاريع البلدية لذلك فهذه المشاريع تستحق ان نفتخر بها.

ويتابع مجول حديثه عن المشاريع قائلا: من حرصنا على البدء ببناء البنى التحتية فقد بدأنا بمشاريع تضع لنا الحجر الأساس للوصول إلى ارقى مراحل الخدمات في المستقبل ونتيجة لعدم توفر الماء في مناطق كثيرة من أحياء وقرى الناحية فقد تم إنشاء ٦ مجمعات ماء وهي مجمع الحر الصغير بسعة ٢٠٠م٣/ساعة ومجمع ماء الشريعة بالسعة نفسها والذي يخدم منطقة الشريعة التي كان اهلها يغتسلون بماء النهر ويشربون من الماء الذي كنا ننقله من مركز الناحية اليهم بواسطة خزانات أما المجمعات الأربعة الباقية فهي مجمع ماء قرية المصيليخ ومجمع ماء الجاير في الكمالية ومجمع الكاضي ومجمع ماء الداليا وهذه المجمعات جميعها تعمل بسعة ٥٠م٣/ساعة وتوفر الماء للمواطنين في مناطق وقرى تبعد أكثر من ٤كم والبعض منها يبعد ٦ كم عن مركز الناحية وللحصول على استمرارية تدفق الماء الصافي إلى بيوت المواطنين تم مد بعض خطوط طوارئ الكهرباء لهذه المجمعات ومنها خط طوارئ إلى مجمع الكمالية وآخر إلى مجمع البوبيات الأمر انعكس إيجابا على مستوى توفير الماء الصالح للشرب في الناحية.

ويتابع مجول بالنظر للكثافة السكانية العالية في ناحية الحر ولحاجة مواطنيها إلى تكامل الدوائر كافة ومن ضمنها محكمة خاصة بالناحية سعينا وبالتعاون مع المحافظ ورئيس محكمة استئناف كربلاء الاتحادية ومجلس محافظة كربلاء وبتضافر هذه الجهود الخيرة من اجل إكمال فتح هذه المحكمة حيث سعينا ومن اليوم الأول لاستحصال الموافقة على موقع لهذه المحكمة وفعلا تم التعاقد على إيجار دار في موقع متميز في مركز الناحية وباجر سنوي قدره ٦ملاين دينار ساهم مجلس المحافظة مشكورا بدفعها إلى المؤجر وقمنا بتهيئة الإجراءات الأمنية وتم فتح هذه المحكمة وتنسيب قاض لها وحاليا تحال جميع القضايا إليها إضافة لأمور الأحوال الشخصية والأمور القانونية لذا فان المحكمة ستوفر الخدمات القانونية لمواطني الناحية وتخفف معاناتهم وتسهم في فك الزخم اللامحدود على محكمة كربلاء ومن المؤمل ان تتطور هذه المحكمة ويكون فيها أكثر من قاضي.

ويؤكد مدير الناحية إن الخطة الاستثمارية لوزارة البلديات والأشغال العامة سوف تعطي دفعات جديدة نحو تطوير الناحية والارتقاء بالواقع الخدمي فيها حيث إنها تشتمل على مشاريع جوهرية ومهمة يبلغ عددها في قطاع البلديات ٢٥مشروعا وبكلفة إجمالية ١٢ مليار دينار منها مشاريع ترفيهية مثل إنشاء حديقة في حي المؤمنين وأخرى لزائري مرقد الحر الرياحي ومشروع إنشاء مدينة أطفال في قطاع ١٩ وتأهيل حديقة الحوراء زينب وهذه ألاماكن إضافة لما تعطيه من بهجة على شفاه الأطفال وعوائلهم ستكون ذات منظر جميل، وتتضمن الخطة الاستثمارية أيضا مشاريع توسيع مدخل الناحية وتعريض شوارع في عدد من أماكن المنطقة مثل شارع الصافي وشارع (الشعبة) إضافة لتبليط شوارع فرعية مثل الـ(١٣) شارعاً في حي القادسية وأخرى رئيسية مثل شوارع قطاع ١٩ للمناطق الأولى والثانية والثالثة في حي العسكري ناهيك عن مشاريع انشاء الارصفة واكساء الشوارع وإنشاء تقاطع مروري قرب مدينة الألعاب وكل هذه المشاريع ومشاريع خطط تنمية الأقاليم مجتمعة مع الجهود المبذولة من قبل بلدية الحر ستضفي رونقا جذابا لمواطني وزائري الناحية.

ويختتم مدير الناحية حديثه قائلا: على الرغم من إن مشاريعنا التي أنجزت والتي في طريقها للإنجاز مازال المواطن يتساءل عما لمسه من خدمة فعلية على ارض الواقع ونقول له الحق أن يتكلم بمطلق الحرية ولكن ليكن أكثر واقعية وليتجول في مناطق الناحية سيرى الاعمار قد طال جميع المرافق الماء والمجاري والشوارع والكهرباء وبناء المدارس وليس بإمكان الميزانية الحالية أن تعمر جميع المناطق دفعة واحدة فمساحة ناحية الحر كبيرة وأحياؤها كثيرة إضافة إننا بدأنا من نقطة الصفر في المشاريع الأساسية ولابد من القول إننا عبدنا الطريق لمشاريع جيدة إذا ما قلنا جيدة جدا ،و نتمنى في عام ٢٠٠٨ تغطية كامل أحياء الناحية بكل ما تحتاجه من خدمات ومازلنا نبحث عن مشاريع إستراتيجية وكبرى خدمية وترفيهية للنهوض بالواقع المعيشي للأيدي العاملة في ناحيتنا.

من الداخل

الخدمة الالزامية

هادي جلو مرعي

انتبهت مبكراً لاهمية الالتحاق بالجيش، وعند مشاهدتي لمسلسل مصري، كان اثنان من الفلاحين المعدمين يجريان في الطريق ويتوسلان بجنود نظاميين ليسمحا لهما بالصعود الى السيارة التي اقلت العشرات من الصعايدة المشمولين باداء الخدمة الالزامية، لم يكن مسموحاً لهما ذلك. كان الشعور السائد حينها ان الانتظام في الجيش يوفر لهما حياة جيدة، مع وجود الراتب، والطعام.

حين اكملت السنوات الاربع في الكلية كان اول عمل قمت به، الذهاب الى دائرة التجنيد، ومنه توجهت الى معسكر التدريب حيث الحياة المفعمة بالمصاعب وسوء النية، والرجال المحتفلين باهانة الجنود الصغار الملتحقين حديثاً. عام ونصف قضيته في المعسكرات والوحدات الثابتة، واكلت من الرزايل ما فيه كفاية الكفاية. الى ان سرحت من الجيش والخدمة فيه ولم يضعف ايماني بتلك الفكرة.

روى احد كبار السن: انه كان شاباً في قرية من قرى الفرات الاوسط ايام الوصي عبدالاله، عندما قدمت سيارة كبيرة جمعت المشمولين بقانون الخدمة الالزامية، وكان البكاء والعويل وكلمات الرثاء والتحسر تطغى على مشهد مغادرتنا القرية.

حين وصلنا الى مكان قيل حينها: انه معسكر التدريب، وضعونا في مكان مظلم يشبه سرداباً كبيراً، لم نكن نعلم الليل من النهار فيه، وكان الليل ارخى سدوله وارتمى الجميع على الارض متعبين وقد غلبهم النعاس فناموا، وكنت مرهقاً.

هذه المقدمة الطويلة ليست ملائمة لموضوع لن يأخذ الكثير من السطور كما اخذت هي، مثلما انها بعيدة عن الظرف الذي يسعى فيه برلمان العراق الى تشريع قانون الزامية الخدمة العسكرية لتشمل المواطنين كافة من دون تفريق بين طائفة واخرى، او بين قومية واخرى. واذن فالغاية نبيلة من وراء الزامية الخدمة.

ويرى المشرعون ان الخدمة الالزامية من شأنها توظيف روح التسامح والمحبة بين ابناء الشعب الواحد فالجندي الذي ينتقل من مدينة الى اخرى يكون سفيراً لقبيلته او قريته ويعكس اخلاق عامة تكون معياراً للسلوك الانساني الذي يعني الوطن بكامل مساحته من دون تحديد لهوية دينية او قومية. وبعد الضربات التي تلقاها المجتمع العراقي خلال السنوات الماضية عانى السياسيون والمهتمون بالشأن الوطني تراجعاً خطيراً في الرؤية الوطنية للاحداث والعلاقات وبالتالي صار لزاماً ان يكون هناك قانون يوحد الجميع ويرضخ له الجميع من دون استثناء، وقانون الخدمة الالزامية خطوة في الاتجاه الصحيح، او على الاقل ما يراه اناس يعول عليهم كثيراً في تحقيق تقدم على الصعيد السياسي والامني.

هذه المقدمة الطويلة ليست ملائمة لموضوع لن يأخذ الكثير من السطور كما اخذت هي ، مثلما انها بعيدة عن الظرف الذي يسعى فيه برلمان العراق الى تشريع قانون الزامية الخدمة العسكرية لتشمل المواطنين كافة من دون تفريق بين طائفة واخرى ، او بين قومية واخرى. واذن فالغاية نبيلة من وراء الزامية الخدمة

إعادة افتتاح مصرف الرشيد في الدورة

بغداد/ إنعام جبار

اعاد مصرف الرشيد افتتاح فرعه في منطقة الدورة، فضلا عن فرع جديد في جامعة بابل.

وقال مصدر في وزارة المالية اليوم الاربعاء، ان مصرف الرشيد اعاد افتتاح فرع الدورة بعد تحسن الوضع الامني في المنطقة من خلال خطة فرض القانون.

مشيرا الى ان المصرف باشر بتقديم خدماته للمواطنين والمتقاعدين من ابناء المنطقة.

واضاف المصدر انه تم افتتاح فرع جديد في جامعة بابل ليقدم خدماته الى طلبة واساتذة الجامعة في محافظة بابل.

منعاً لحالات الفساد والتزوير

آلية جديدة لتوزيع رواتب شبكة الحماية في النجف

النجف/ عامر العكايشي

باشرت محافظة النجف بتطبيق آلية عمل جديدة لتوزيع رواتب شبكة الحماية الاجتماعية على مستحقيها منعاً لحالات الفساد والتلاعب.

اعلن ذلك عبد الحسين عبطان نائب محافظ النجف رئيس اللجنة العليا لشبكة الحماية الاجتماعية خلال اجتماع ترأسه مع اعضاء ومدراء الدوائر ذات العلاقة وفروع الشبكة في الأقضية والنواحي وقدم شروحات خاصة بآلية العمل في الشبكة مع مراعاة بعض الضوابط ووضعها كمنهاج عمل والسير والاهتمام بتشكيل لجان فرعية تتألف من ممثل مجلس المحافظة وممثل شبكة الحماية لمتابعة ومراقبة مايجري من اعمال في الشبكة.

من جهته أكد فارس الرماحي مدير دائرة شبكة الرعاية الاجتماعية في النجف إن من أولويات العمل في هذه المرحلة إجراء عمليات التدقيق والتمحيص لجميع أوليات المشمولين بشبكة الرعاية بسبب الاتهامات الكثيرة والإشاعات التي رافقت عمل شبكة الرعاية منذ تأسيسها وهذا يحتاج إلى جهد كبير وإدارة وتوزيع مهام وصلاحيات وتشكيل العديد من اللجان معلناً عدم شمول العاطلين عن العمل في المرحلة المقبلة باعانات شبكة الحماية الاجتماعية بسبب شمولهم بالقروض الميسرة.

هيئة اعمار العراق تقرُّ ستة مشاريع استراتيجية

بغداد/ قيس عيدان

أقرّت الهيئة الإستراتيجية لإعادة الاعمار بوزارة التخطيط في اجتماعها الثالث والاربعين ان المشاريع التي تم إقرارها من خلال اجتماع الهيئة بلغت ستة مشاريع بكلفة ١٢١ مليون دولار و١٤ مليون يورو.

صرح بذلك مصدر مخول في وزارة التخطيط وقال: ان المشاريع تضمنت مشروع تعزيز دور القانون والعدالة في العراق بكلفة (١٤) مليون يورو ويتم تمويله من المفوضية الاوربية لصالح وزارات (العدل ،العمل والشؤون الاجتماعية ،حقوق الانسان ،الداخلية ، الدفاع) ومشروع تجهيز معدات الى مراكز التدريب المهني في محافظة الانبار وتكريت وبكلفة (٣) ملايين دولار لصالح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اضافة الى مشروع انشاء مستشفى متنقل في محافظة كربلاء وبكلفة (٣) ملايين دولار لصالح وزارة الصحة واضاف ان المشاريع المقرة شملت ايضا مشروع تجهيز معدات خاصة بمراكز البحث العلمي لثلاث جامعات في بغداد وبكلفة (٤) ملايين دولار لصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اضافة الى مشروع تجهيز المياه الطارئ وبكلفة (١٠٨) ملايين دولار وبتمويل من قرض مؤسسة التنمية الدولية لصالح وزارة البلديات والاشغال العامة اضافة الى اقرار مشروع اغاثة المهجرين داخل العراق وسوريا وبكلفة (٣) ملايين دولار وبتمويل من المنحة اليابانية لصالح وزارة الهجرة واوضح المصدر ان الهدف من إقرار تلك المشاريع هو للنهوض بالواقع الاقتصادي للمجتمع العراقي مشيراً الى تعليق بعض المشاريع لحين اكتمال الدراسة الكافية عنها وجمع المعلومات والتفاصيل الكاملة لتلك المشاريع تمهيدا لإقرارها.

انتاج جديد في الشركة العامة للبطاريات

بغداد/ المدى

تمكنت الشركة العامة لصناعة البطاريات من اعادة تصنيع بطاريات قياسية من البطاريات المستهلكة تصنيعها وبما يسهم في توفير مردود اقتصادي اضافي للشركة. وقال مصدر مسؤول في قطاع الصناعات الكيمياوية للمكتب الاعلامي في الوزارة ان امانة مجلس الوزراء عممت على دوائر الدولة كافه بحفظ البطاريات المستهلكة لديها وتسليمها الى الشركة العامة للبطاريات لاغراض الاستفادة منها من خلال اخذ الرصاص وتنقيته باستخدام افران ليدخل بعدها في صناعة بطاريات جديدة. وأكد المصدر انه تم تخصيص اكثر من ملياري دينار للشركة ضمن الخطة الاستثمارية للعام الحالي.

اضلاعة

المجالس البلدية و الحصانة

محمد والي

المجالس حكومات محلية أعلى مرحلة من الادارة وهي ذات رؤى مستقبلية تتصل بمفاهيم قيادة المجتمع واستشراف لآفاق المستقبل.

وان عملية ممارسة وتعاطي السلطة لمستويات اكثر احتكاكا بالمجتمع يخلق جيلا قادرا على ادارة نفسه بشكل افضل كما يمكنه انتاج نمط من القادة الاكفاء.

وبرغم شعور المجالس ببعدها عن السياسة الا انها تجد نفسها متداخلة معها تقترب حينا وتبتعد حينا آخر تعطي صورة من النمط الديمقراطي الذي تتحتم ممارسته.

أما من ناحية الحصانة فان من المفترض ان تاخذ المجالس نصيبها منها بشكل كاف، مطلوب - اذن- ان تكون حصانة للعضو المنتخب لان ذلك يشكل نمطا مهما من الاعراف الديمقراطية

لكن المشكلة لدينا ان الكل يتصور انه صاحب سلطة ومن ناحية التقادم فالمجالس أقدم منظومة او جهاز ديمقراطي ضمن مفاهيم الادارة ولذلك فان عضو المجلس البلدي يعتبر حاملا للحصانة منذ اللحظة الاولى لانتخابه لانه فائز بطريقة الانتخاب الشخصي أي القائمة المفردة ففي حين لايحمل عضوا لبرلمان المنتخب بطريقة القائمة الحزبية الحصانة الا بعد تسمية ذلك في البرلمان وبعد اقراره في جلساته ولايجوز اختراق القانون باسم القانون .

اذن هناك مفاهيم عدة للحصانة ابسطها الحصانة الوظيفية والتي اقرتها القوانين السابقة وان لكل شخص رؤياه ومصالحه والمسالة ببساطة دعم امكانية رفع الحصانة عن جهة منتخبة وتحت اي ذريعة كانت لان الديمقراطية لايمكن حمايتها الا بحماية شخوصها ورموزها ومؤسساتها وان الجهة الوحيدة التي لها حق رفع الحصانة هي القضاء فقط وعلى الجميع الامتثال لاحكام القضاء.

وان التخطيط في المجالس يأتي ضمن معطيات وملاك خاص لهذا الغرض ومن المهم ان نعتقد انه ليس بالامكان توافر ادوات التخطيط منذ الدورة الاولى ولكن الحاجة تدعو الى خلق هيكلية خاصة لهذا لغرض وهذا مايحدث حاليا.

حيث تم تشكيل لجان للتخطيط الاستراتيجي على مستوى القواطع ويوجد ما يماثلها في مجلس المحافظة وقد يتصور البعض ان هذه اللجنة خاصة بمشاريع هندسية وعمرانية فقط في حين انها تنطوي على ثلاثة أبعاد: الاول ينطوي على تخطيط استراتيجي يهدف الى بناء الانسان نفسه والثاني بناء هيكلية وأنظمة المجالس نفسها والثالث تشترك فيه جميعا في الرؤية والمشاريع ، الاول يتم من خلال دراسة المعطيات وجمع المعلومات وبحث وتحليل كل ما يتطلبه بناء الانسان وطبيعي ان يتبنى ذلك ذوو الاختصاص والثاني يجب ان يكون اتجاه السعي لتشكيل هيئة او امانة عامة تجمع فيها مجالس المحافظات او من يمثلها في مجالس موحدة وكذلك الضغط باتجاه ايجاد الصيغة القانونية التي تحفظ للمجالس هيبتها واستقلاليتها والاتصال بالمجالس المحلية والبلدية من دول العالم الاخرى ذات التجارب السابقة وتبادل الخبرات معها.

وان دور المجالس يحتاج الى محاور منها بناء الانسان ماديا ومعنويا وثقافيا وبناء الملاكات التعليمية المتخصصة لبناء مجتمع متطور يؤمن بالحرية والديمقرطية